وعلى أي حال ، كان هنالك بعض المشاريع العربية ـ الاسرائيلية المشتركة في الضفة الغربية ، بما فيها معمل التعبئة في أريحا(١٣٥) .

وفي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٢ عرضت الحكومة الاسرائيلية حوافز مهمة جديدة للمستثمرين الاسرائيليين لتوظيف اموالهم في الصناعة في المناطق المحتلة . وفي الثامن من تشرين الاول قررت اللجنة الاقتصادية الوزارية ان تشمل المشاريع في الضفة الغربية بكل المنافع التي تعطى لمشاريع مناطق التنمية ذات الافضلية « أ » في اسرائيل ذاتها . وقد علقت صحيفة ((هآرتس)) على ذلك بقولها « جاء في تقارير الدوائر العليمة في القدس ان للقرار بتوسيع قانون تشجيع استثمار رأس المال مغزى سياسيا عميقا . وفي الواقع يعني قرار الحكومة أنها على استعداد ، من الان فصاعدا ، لتشجيع اصحاب المشاريع الذين يقيمون صناعات في المناطق من خلال مجموعة من الامتيازات الاساسية ... ولم يواجه الاقتراح الذي تقدم به وزير الصناعة والتجارة ، حاييم بارليف ، الى اللجنة الوزارية اية معارضة »(١٣٦) .

وحتى بعض السياسيين « أخصام الدمج » في اسرائيل الذين يعارضون استيراد العمل العربي الى اسرائيل كانوا مغتبطين بالقرار المتعلق بحوافز الاستثمار للاسرائيليين في المناطق المحتلة(١٣٧) .

ان الامتيازات الجديدة المعطاة للمستثمرين هي بالفعل اساسية . اذ انه سيكون بمقدور كل مشروع جديد يفتحه اسرائيليون في المناطق المحتلة الحصول على قرض يصل الى حد ٥٠ ٪ من الرأسمال العامل الضروري بفائدة قدرها ٩ ٪ ، وهو معدل منخفض حسب المعايير الاسرائيلية ، ولا يحتاج المستثمرون أنفسهم الا الى وضع ٢٠ ٪ من رأس المال(١٣٨) . وبالاضافة الى ذلك ، يستطيع المشروع الجديد تلقي منحة حكومية تصل الى ٣٣٫٣ ٪ من الاستثمار في تطوير الاماكن والابنية ، زائدا ضعف علاوة الاستهلاك الاعتيادية ، وتأجيل التسجيل واقساط رأس المال والملكية ، والاعفاء من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات وضريبة قصوى على الارباح تبلغ ٢٨ ٪ . وهنالك تدابير خاصة لرأس المال الاجنبي(١٣٩) .

في الوقت نفسه تقريبا الذي عرضت فيه الحكومة حوافز لاصحاب المشاريع الاسرائيليين في المناطق المحتلة ، عملت ايضا على توسيع عمليات البنوك الاسرائيلية هناك . منذ الحرب عام ١٩٦٧ والبنوك العربية في المناطق المحتلة مغلقة ، وهكذا لم يكن هنالك منافسة للبنوك الاسرائيلية . لكن عاملين اثنين حدا من قدرة البنوك

فان أراضي الدولة الواقعة في أيدي الحكومة الاسرائيلية تضم ٧٢٠٫٢١٤ دونما من الاراضي المزروعة والمعمرة و ٣٠٠٫٠٠٠ دونم من الصحراء . وبالاضافة الى ذلك تسيطر الحكومة الاسرائيلية على ٣٢٨٫٧٨٩ دونما من « الاراضي المهجورة » في الضفة الغربية و ١٠٫٤٠٢ بناية تعود لـ « غائبين » ـ اي لاجئين هربوا عام ١٩٦٧ . ولا تضم هذه الممتلكات حوالي ٢١٫٠٠٠ دونم مصادرة في منطقة القدس الشرقية التي ضمت الى اسرائيل وفي ضواحيها .

وفي غزة تسيطر الحكومة الاسرائيلية على حوالي ثلث المنطقة بكاملها ، اراضي الدولة التي كانت تديرها سابقا الحكومة المصرية . تضم المنطقة ٤٥٫٣٧٠ دونما من الطرقات و ٥١٫٥٢٦ دونما في الساحل . وبالاضافة الى ذلك ، صودر حوالي ١٠٫٠٠٠ دونم من الاراضي في قطاع غزة من اجل ٥ مستوطنات اسرائيلية .

لا تضم هذه الارقام الارض الواقعة في المنطقتين والمعلنة « مغلقة لاسباب عسكرية » . وتصل الاراضي التي يشملها هذا التصنيف الى عدة آلاف دونم(١٣٤) .